ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

موازنة 2024 في العراق
بين سياسات الركوب المجاني والنمذجة الاقتصادية:
هل تكفل موازنة 2024 الاحتياجات التنموية في العراق؟

د. عمرو هشام محمد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

موازنة 2024 في العراق بين سياسات الركوب المجاني والنمذجة الاقتصادية: هل تكفل موازنة 2024 الاحتياجات التنموية في العراق ؟

د. عمرو هشام محمد *

الخلاصة

- تحسين شفافية إدارة المالية العامة والموازنة العامة، لأنها تتيح رسم صورة دقيقة عن المركز المالي للحكومة وآفاقه المتوقعة، وعن التكاليف والمزايا طويلة الأجل لأي تغيرات في السياسات المطبقة، ومخاطر المالية العامة التي يمكن أن تخرجها عن مسارها المطلوب. ولتحقيق مستوى مقبول من شفافية المالية العامة يتوجب بناء أربع ركائز أساسية منها (إعداد التقارير المالية – و التنبوء بإعداد الموازنات – وتحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة – وأخيراً شفافية إيرادات الموارد الطبيعية).

- الصدمات المزدوجة التي ضربت الاقتصاد العراقي بصورة متعاقبة خلال خمس سنوات تشير إلى إرباك في الإدارة الاقتصادية، لأن أدوات العلاج التي تم تبنيها تساهم في تكرار تلك الصدمات، إذ رُكز على توسيع النفقات الاجتماعية، والنفقات العسكرية، وتعويضات الموظفين، والتي ساهمت في انخفاض حصة الاستثمارات وتدني مستويات الإنفاق على التعليم والصحة.

- تضمنت الموازنة إشارات بناءة، وتمثل نقاط للقوة من خلال المرونة التي منحتها في تنويع الإيرادات وتنظيم العلاقة المالية بين المركز والإقليم، وتعزيز اللا مركزية المالية بمنح المحافظات الحدودية نسبة من الإيرادات، والتي تمثل إنفاذ للقوانين السابقة بهذا الشأن منها قانون رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته.

- بالرغم من الارتفاع الكبير على النفقات على قطاع الطاقة الكهربائية في الموازنة العراقية، إلا أن هذا القطاع لم يكن ليلبي القصور الهيكلي فيه، وهذا يؤشر من الناحية الاقتصادية عن قصور وضعف كفاءة الإنفاق على الطاقة الكهربائية في الموازنة الاتحادية.

* الجامعة المستنصرية– كلية الإدارة والاقتصاد.

- اتباع الموازنة على استراتيجية دين تقوم على تخفيض الدين الخارجي وتغليب الدين الداخلي يمنح قدرة على التفاؤل في الاتجاه العام للسياسة المالية في العراق خاصة في موازنة 2024 كونه يؤشر إلى بداية انخفاض أعباء المديونية بشقيها الخارجي والداخلي وهو ما يؤسس إلى استدامة مالية حقيقية.

- في مجال الرعاية الصحية تتمثل أحد الإصلاحات الأساسية في توسيع نطاق برامج الحماية المالية المستهدفة من أجل ضمان قدرة المواطن على تحمل تكاليف الرعاية الصحية. وبينما تتواصل مناقشة نظام جديد للتأمين الصحي الاجتماعي، فإنه تبرز أسئلة مهمة تتعلق بجدوى النظام وطرق تنفيذه، فمثلاً ينفق العراق على قطاع الصحة أعلى من دول أخرى غالباً ما يلجأ إليها المرضى العراقيون للعلاج فيها، وهذا الأمر يسجل فشل كفاءة تخصيصات الرعاية الصحية في الموازنة المقرة للسنوات السابقة، ومنها الحالية لعام 2024.

- من المهم تعزيز الإنصاف في النفقات المخصصة إلى قطاع التعليم من خلال تقديم دعم إضافي للفئات والمناطق المحرومة، ولاسيما في مستوى التعليم وجودته وتكافؤ الفرص والاهتمام بالتعليم الأساسي والثانوي؛ لأنهما الأكثر جدوى اقتصادية عند مقارنة الكلف الاقتصادية بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة.

- الاستمرار في تحسين شروط الاستدامة المالية بالسيطرة على عجز الموازنة العامة، كي لا يتعدى نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي GDP ، وكذلك تخفيف عبء المديونية دون 60% أيضاً من الناتج المحلي الإجمالي GDP.

مقدمة:

عادة ما تُثار نقاشات جدلية ذات أبعاد مركبة ومتعددة اقتصادية اجتماعية سياسية وغيرها عند الربط بين السياسة المالية والجهود التنموية للنهوض بالدول والمجتمعات، ولذلك، هل تُغلب الاعتبارات الأمنية والعسكرية والسياسية على نظيرتها الاقتصادية أم العكس؟ وهل يكفي تحقيق معدلات نمو عالية أم يجب أن يكون النمو محابياً للفقراء؟ وفيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل، فهل تتم بسياسة إنفاق تشجع الدعم وبالتالي «الركوب المجاني» وتزيد رفاهية المجتمع والدولة؟ أم يكون التركيز بسياسة ضريبية تقتطع من الأغنياء، وتنصف الفقراء والمهمشين؟ وإذا كان النوع الأول من السياسات يثقل كاهل الموازنة والنوع الثاني يضعف من حافز الادخار والاستثمار، فأيهما نختار؟ أم نمازج بينهما كحل وسط، أم نلتفت لحسابات الكفاءة على حساب العدالة، وننحاز لمعادلات ونمذجة الاقتصاد؟

وتستمر التساؤلات وهي مشروعة وعقلانية لحدٍ كبير؛ هل نستمر في إنفاق عسكري متصاعد الوتيرة يجذب التكنولوجيا ويوظفها في خدمة حماية المجتمعات، ونكتفي بمستويات متواضعة في قطاعي الصحة والتعليم وغيرها، أم العكس يصح؟

هل أن مقولة التنمية البشرية ومؤشرات رأس المال البشري هي مجرد مؤشرات تقديرية لتشجيع الدول على ترك الإنفاق الأمني والعسكري المثقل لكاهل اقتصاداتها، أم هي مؤشرات تحظى بمقبولية واعتمادية عالية عند الدول المختلفة والمؤسسات الدولية الرصينة، وبالتالي تحوز على اهتمامٍ أكبر؟

كل هذه التساؤلات يمكن توضيحها من بوابة السياسة المالية، والتركيز على أداتها الجامعة ألا وهي الموازنة العامة. والعراق وما يشهده من نقاشات علمية أو جدلية ليس استثناء من الدول ولا مجتمعه ومثقفيه ومختصيه استثناءً من نظرائهم، وسيتم تناول ذلك من خلال عدة محاور.

المحور الأول: السياسة المالية

تؤثر السياسة المالية من خلال أدواتها (الإنفاق العام، والضرائب، الموازنة العامة، الدين العام) بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسة مثل الإنتاج والعمالة أو الاستخدام والتضخم. وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وشرائحه، فإن ذلك يتطلب من الحكومات أن تستخدم سياساتها الاقتصادية المختلفة، ومن بين تلك السياسات تظهر أهمية السياسة المالية لما تتميز به من تنوع في أدواتها وآلياتها المختلفة، كسياسة معالجة الأزمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأبرزها مشكلة الفقر، وذلك من خلال التكيف مع الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد، ومن ثم فإن تأثير فاعلية السياسة المالية يكون حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وإعادة تخصيص الموارد بين القطاعات والمناطق المختلفة، وتنمية الأقاليم في البلد، وتقليل نسبة البطالة التي تمثل سبباً رئيسياً لمشكلة الفقر، وغير ذلك من الأهداف التي يمكن معالجتها من خلال أدوات وآليات السياسة المالية.

ومن أجل تحقيق ذلك فإن السياسة المالية عادة ما تلجأ إلى العديد من التدابير والإجراءات والآليات بهذا الصدد، مثل استخدام النفقات العامة التحويلية، والتي من شأنها أن تعمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وزيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (كالغذاء والملبس والتعليم والصحة والسكن)، أو تخفيض الدخول المرتفعة التي تستحوذ عليها فئة محدودة من المجتمع باستخدام الضرائب ثم إعادة توجيهها لدعم الفقراء، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية وإعادة توجيه الدعم نحو الطبقات الأكثر استحقاقاً وغيرها.

وتدعى التغيرات الحادة ارتفاعاً أو هبوطاً في الدورة الاقتصادية بالصدمة الاقتصادية، وقد تعارفت الأدبيات الاقتصادية على تسمية ما تعرض له الاقتصاد العراقي في نهاية عام 2014 بـ «الصدمة المزدوجة»، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا أعدنا تسمية ما يشهده الاقتصاد العراقي اليوم، بالصدمة المزدوجة نتيجة الجائحتين الصحية والاقتصادية في بداية عام 2020، وهكذا يكون الاقتصاد العراقي وبحالة استثنائية دوناً عن اقتصادات العالم قد تعرض لصدمتين مزدوجتين خلال خمس سنوات، وهذا ما يشكل عبئاً استثنائياً على الاقتصاد العراقي.

يمكن القول إن إحدى إشكاليات الاقتصاد العراقي تكمن في تراجع أسعار النفط العالمية نتيجة جائحة كورونا، قد أدت إلى تراجع كبير في عوائده المالية، والذي يتسم اقتصاده بالريعية الشديدة، إذ تساهم هذه العوائد في رفد الموازنة العامة الاتحادية بأكثر من 90% من الإيرادات العامة هذا

من جانب، فضلاً عن أن إجراءات العزل ومتطلبات زيادة النفقات العامة التحويلية منها بشكل خاص، لإنقاذ الناس من براثن المرض والفقر يعد القناة الثانية التي يتولد منها الضغط على الاقتصاد العراقي.

من جانب آخر، لقد أدى تعرض الاقتصاد العراقي لصدمة مزدوجة خلال سنوات معدودة، إلى تغير أولويات الإنفاق العام وتركزه باتجاه النفقات العسكرية وتعويضات الموظفين والنفقات الاجتماعية على حساب النفقات الاستثمارية وقطاعي الصحة والتعليم.

شكل (1) اتجاهات الإيرادات العامة في العراق للمدة 2015–2022

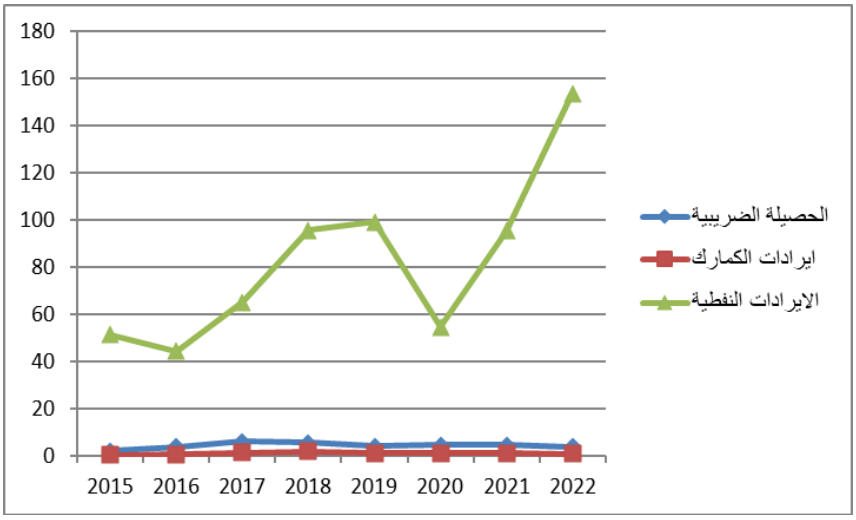

المصدر: وزارة المالية، الموازنات الوطنية لسنوات متفرقة.

المحور الثاني: نظرة تحليلية في الموازنة العامة الاتحادية الثلاثية للسنوات 2025-24-23:

أولاً: أسس الإعداد

تم إعداد الموازنة الثلاثية بالاعتماد على ركائز دستورية، وقانونية، واقتصادية ومالية منها المنهاج الحكومي، وقانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019، واستراتيجية الدين العام، وتتشكل ملامح كل منها باختصار وتركيز كالآتي:[1]

1- الدستور العراقي لسنة 2005 الذي ينص على الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية بوضع الموازنة العامة للدولة حسب المادة (110/ثالثاً).

2- قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019.

3- المنهاج الحكومي، ويعتمد الأولويات الآتية:

أ- إعادة هيكلة الموازنة العامة لضغط الإنفاق الاستهلاكي لصالح مشاريع وبرامج التنمية المستدامة، وضغط الدين العام، وتعظيم الإيرادات، مع وضع أسس التحول التدريجي لموازنة البرامج والأداء.

ب- حصر الإقراض الخارجي للمشاريع الاستثمارية

ج- تأسيس صندوق العراق للتنمية، ويتكون من صناديق متخصصة للتعليم والصناعة والتكنولوجيا

د- ضبط المنافذ الحدودية وإصلاح النظامين الضريبي والجمركي.

1- الاستراتيجيات والوثائق التخطيطية التنموية: مثل استراتيجية التخفيف من الفقر واستراتيجية الموازنة العامة واستراتيجية الدين العام للسنوات 2023 – 2025.

2- اعتبارات الكفاءة والاستدامة المالية والاتساق مع الرؤية الاقتصادية التي تتبناها الحكومة.

3- اعتبارات أخرى منها تقوية أسس اللامركزية المالية، وتعزيز أسس النمو

1 بيان الموازنة الاتحادية لسنة 2023 ، وزارة المالية ، آذار 2023 ، ص3 – ص6 .

الاقتصادي، والاهتمام بالأبعاد الاجتماعية ودعم الفقراء والفئات الهشة من خلال نظامي (البطاقة التموينية) والحماية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام لتعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة من قبل مجلس النواب وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة.

ثانياً: توجهات الموازنة:

يمكن قراءة الموازنة العامة الاتحادية من أكثر من زاوية أو منظور حسب التصنيفات المتبعة للموازنة العامة في العراق فيمكن؛ من زاوية التصنيف الإداري للنفقات العامة، أو التصنيف الاقتصادي حسب القطاعات والأنشطة، مما قد يظهر بعض أوجه الاختلافات التي تفيد المختصين والباحثين وصناع القرار على حدٍ سواء.

النفقات الجارية، وتشمل (تشغيلية وبرامج خاصة ومديونية) 74% والنفقات الاستثمارية 26% وتشمل (الإنفاق الاستثماري الممول مركزياً وهو الأهم – والإنفاق الاستثماري الممول بالقروض الأجنبية – ونفقات رأسمالية وأخرى وهي الأقل وزنا مالياً).

1. التوزيع الإداري على الوزارات والمؤسسات الحكومية والصناديق:

النفقات العسكرية، وتشمل الأمن والدفاع نحو (17%) التربية والتعليم (8%) الصحة (5%) الطاقة ممثلة بوزارتي النفط والكهرباء ما يقارب (20%) الخدمات الاجتماعية بنحو (16%).

2. التوزيع حسب القطاعات والأنشطة:

إن كلاً من تعويضات الموظفين تشكل (47%) والمنح والإعانات والفوائد عدا المديونية حوالي (20%) والرعاية الاجتماعية كذلك نحو (20%) من الموازنة النفقات التشغيلية والبالغة 136 تريليون دينار عراقي.

3. نفقات خدمة الدين

فتم تقديرها بـ 16.7 تريليون دينار عراقي من الموازنة الجارية البالغة 156 تريليون دينار عراقي وتشكل ما يزيد عن 10% منها. والجدول (1) يوضح تطور خدمة الدين العام (أقساط + فوائد) بشقيه الداخلي والخارجي، علماً أن الدين العام بلغ 94.9 تريليون دينار في نهاية عام 2022، منها أكثر من 70 تريليون دينار ديناً داخلياً وما يقارب 25 تريلون دينار عراقي كدين خارجي.

وإذا قدر الناتج المحلي الإجمالي 384 تريليون دينار، فسيكون نسبة الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بحدود 24.7% وهو يعني تحقيق شرط مهمل من شروط الاستدامة المالية.

4. العجز

العجز المقدر يبلغ حوالي 64 تريليون دينار، فيتم تغطيته من خلال الزيادة المتحققة من أسعار بيع النفط الخام المصدر، أو زيادة الصادرات النفطية، أو الاقتراض الداخلي والخارجي، أو من المبالغ المدورة في حساب وزارة المالية الاتحادية.

5. قراءات اقتصادية في الموازنة العامة الاتحادية للسنوات 2025–24–23:

من متابعة وقراءة مواد قانون الموازنة العامة الثلاثية، نجد أن بعض المواد تشكل نقاط قوة وأخرى قد تمثل نقاط ضعف، أو تكرار، أو إقحام لمواضيع خارج مهام الموازنة العامة، كأداة مالية ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

نجد على سبيل المثال من نقاط القوة؛ أن هناك مرونة مالية من خلال مادة 9، كذلك من النقاط الإيجابية هما المادة 13 والمادة 14 تنظيم العلاقة المالية بين المركز والإقليم، وتعزيز اللامركزية المالية بإعطاء المحافظات الحدودية نسبة من الإيرادات من خلال المادة (23–ثانياً)، علماً أن هناك قانون رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته يختص بذلك. ومن النقاط التحليلية الجيدة التي يمكن الوقوف عليها هي المادة 42 التي تنوع في مصادر الإيراد العام.

في حين تم فتح باب للضمانات من خلال المادة 3 وهي من نقاط الضعف، فضلاً عن تعدد المواد (مادة 45 و 49 و57) التي تؤسس لصناديق قد تضعف المالية العامة للدولة لوجود كيانات مالية وشبه مالية خارج منظومة الرقابة المالية.

ففي المادة 3 – تم من خلالها منح الضمانات منها على سبيل المثال ضمانة الدفع، أو ضمانة دين للعقود، ولكن بشروط معينة.

المادة 9 – لا يجوز إجراء أي مناقلة ضمن تخصيصات (تنمية الأقاليم) بين المحافظات.

المادة 13 – وفحواها تنظيم العلاقة المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان للسنوات 2004 -2022.

المادة 14 – وفحواها السيطرة المالية على الإيرادات النفطية الكلية الواردة من الإقليم والرقابة من قبل ديوان الرقابة المالية والتدقيق من الشركات الدولية للمحاسبة والتدقيق المتفق عليها.

المادة 23 – ثانياً: إعادة التأكيد على تخصيص نسبة (50%) من إيرادات المنافذ الحدودية إلى المحافظات التي توجد فيها تلك المنافذ بما فيها إقليم كردستان.... على أن تستخدم في مجالات محددة.

المادة 42 – فحواها استيفاء رسوم عن مبيعات الوقود ومشتقات نفطية بنسب محددة، وتقييدها إيراداً نهائياً للخزينة العامة.

المادة 45– تأسيس صندوق العراق للتنمية برأسمال تريليون دينار، ويرتبط بمجلس الوزراء، وتتفرع عنه صناديق متخصصة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري.

المادة 49– هي تأسيس لصندوق إعمار سنجار وسهل نينوى قدره 50 مليار دينار فقط.

والمادة 57 – يؤسس لصندوق يسمى (صندوق الإعمار للمحافظات الأكثر فقراً) لتحسين الخدمات فيها برأس مال 500 مليار دينار.

والمادة 59 – يؤسس لصندوق يسمى (صندوق تنمية ودعم قوى الأمن الداخلي)، وتتكون إيراداته من نسب مختلفة من مصادر الإيرادات العائدة لمديريات وأرباح واستقطاعات رواتب المنتسبين.

المادة 55 – تخصيص منحة مالية شهرية للطلبة والتلاميذ من ذوي الأسر المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية.

جدول (1) خدمة الدين العام في العراق للمدة 2021 –2025 تريليون دينار.

	2021	2022	2023	2024	2025
أقساط الدين الخارجي	5.009	5.671	6.439	5.128	4.257
أقساط الدين الداخلي	0.899	1.845	5.912	8.043	7.059
مجموع الأقساط	5.908	7.516	12.351	13.171	11.316
مجموع الفوائد	1.465	1.115	6.612	3.908	3.591
المجموع الكلي لخدمة الدين العام (الداخلي والخارجي)	7.373	8.631	18.962	17.078	14.907
المصدر: مشروع قانون الموازنة 2024.					

شكل (2) اتجاه وتطورات خدمة المديونية العامة في العراق للمدة 2025-21 تريليون دينار عراقي.

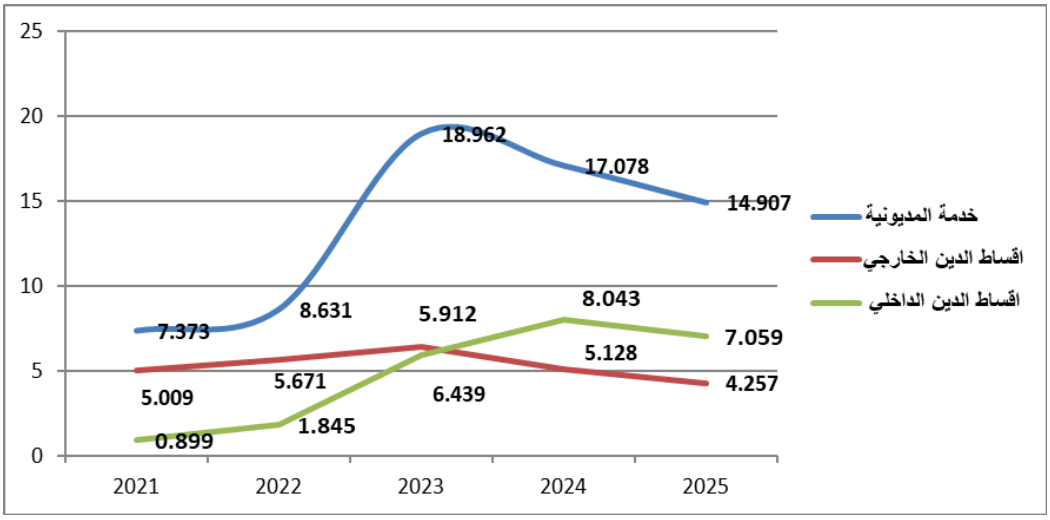

المصدر: بيانات الجدول 2

المحور الثالث: السياسة المالية والنهج التوسعي:

اتخذت السياسة المالية في العراق منحناً توسعياً يعتمد على زيادة النفقات العامة تزامن مع الارتفاع في أسعار النفط، وقد أسفر هذا التوسع في الإنفاق عن تعميق التوجه استهلاكي والتشغيلي على حساب التوجهات الاستثمارية والإنتاجية، وأسفر ذلك التوجه عن تضخم أعداد موظفي القطاع العام المدنيين منهم والعسكريين. وقد تبنت هذه السياسة المالية اتجاهاً محابية للفقراء الهدف منه إعادة توزيع الدخل، من خلال تخفيض نسبة الفقر، واتخذت هذه السياسة قناتين، الأولى هي البطاقة التموينية التي تشمل جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن مستوى دخلهم، والقناة الثانية هي الدعم النقدي من خلال شبكة الرعاية الاجتماعية، التي تساعد المحتاجين والفئات الهشة.

وقد تبنت السياسة المالية اتجاهاً محابياً للإنفاق العسكري، مما انعكس على ترتيب أولويات الإنفاق، وعلى هيكل ترتيب بنود الموازنة العامة، من خلال تخصيص الحصة الأكبر لحساب الأمن والدفاع،

إن هذا التوجه جعل النفقات العسكرية تستحوذ على حصة تصل إلى ربع تخصيصات الموازنة العامة على حساب قطاعات أخرى كالصحة والتعليم، إذ لم تصل نسبة الإنفاق، على التعليم (ممثلاً بوزارتي التربية والتعليم العالي معاً) على 10% في أحسن الأحوال. ومن التوجهات الأخرى للسياسة المالية هو الإنفاق على قطاع الطاقة ممثلاً بوزارتي النفط والكهرباء، وإذا كان الإنفاق العام على قطاع النفط مبرراً للحفاظ على الميزة التنافسية للعراق في سوق الطاقة العالمي، إلا أن الإنفاق على قطاع الكهرباء لم يؤت أكله، رغم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، إلا أن مشكلة الكهرباء ما زالت قائمة وحاضرة بقوة، مما يؤشر ضعفاً في كفاءة الإنفاق العام في هذا القطاع.

في حقيقة الأمر، استفادت الموازنة الثلاثية من عدة نقاط قوة تم توضيحها سابقًا في الورقة، منها الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والبيئية، إلا أن هناك نقاط ضعف كثيرة ومعروفة، من أبرزها استخدام الموازنة العامة وقانونها السنوي لتمرير إصلاحات غير واقعية أو التفاف حول قوانين موجودة منذ فترة. ورغم أن العراق قد تقدم باتجاه استراتيجية للخروج من الديون الخارجية وتعزيز الديون الداخلية، إلا أن الأخير يضع أعباءً مالية على الموازنة العامة. ومع ذلك، هناك اتجاه عام تفاؤلي، خاصة بعد عام 2024، مع بداية انخفاض أعباء الديون، سواء الخارجية أو الداخلية، مما يسهم في تحقيق استدامة مالية حقيقية.

ومن مشاكل قطاع الصحة، هي ضعف البيانات عن الإنفاق الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص في هذا القطاع، فضلاً عن ضعف الشفافية في نظام مشترياته الحكومية على المستويات الثلاث الأولية والثانوية والتخصصية. وهذا أثر بشكل سلبي على وضع القطاع الصحي بشكل عام في العراق، وإلى توجه كثير من العراقيين للمعالجة في دول الجوار، رغم أن مستويات الإنفاق العام والخاص بمعياريها المطلق والنسبي ليست أعلى من العراق. ومن الطبيعي أن تنعكس تلك التوجهات على مؤشرات القطاعات ذات الصلة بالاستثمار في رأس المال البشري، وعلى كل من قطاع التعليم والصحة.

الخلاصة:

من بين الأمور ذات الاهتمام العالي هو التركيز على تحسين شفافية إدارة المالية العامة والموازنة العامة، لأنها تتيح صورة دقيقة عن المركز المالي للحكومة وآفاقه المتوقعة، وعن التكاليف والمزايا طويلة الأجل لأي تغيرات في السياسات المطبقة، ومخاطر المالية العامة التي يمكن أن تخرجها عن مسارها المطلوب. وتتيح تحسين شفافية المالية العامة فتح باب المساءلة أمام المواطنين والهيئات التشريعية والرقابية على حدٍ سواء. كما انه من الضروري أن يتم تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال تخصيص أفضل للموارد المتاحة ضمن القطاعات المختلفة. إلى جانب ذلك، من الأهمية أن يتم خلق حيز مالي لموارد إضافية لقطاعي الصحة والتعليم، فإن تلك الموارد يجب تخصيصها، إذا توفرت، للمجالات ذات الأولوية العالية. ففي مجال الصحة، تتمثل الأولوية في إعادة تنظيم تقديم الخدمات بهدف تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية، تعزيز وتنظيم القطاع الخاص وتحسين جودة القوى العاملة في القطاع الصحي.